

تقسيم الحديث:

قسم الحديث بلحظات مختلفة إلى عدة أقسام، فقد قسم الحديث بلحاط عدد رواته إلى متواتر وخبر آحاد. وبلحاط أوصاف الرواة، من العدالة والضبط والإيمان وعدمها، إلى به صحيح، وقوي، وحسن، وضعيف.

وبحسب اتصاله بالمعصوم وعدمه إلى: مسند، ومعلق، ومقطوع، ومنقطع، ومرسل.

وباعتبار ما يعرض إلى: معنعن، ومضمّر، وعالي ومسلّس.

وبلحاط المروي إلى: مغلّ، ومدرج، ومدلس، ومقلوب، ومصحف.

وبلحاط الراوي إلى: المتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، والمتشابه، رواية الأقران،

رواية الأكابر عن الأصاغر وهكذا إلى غيرها من التقسيمات الأخرى.

وما يهمننا في هذه الدراسة تناول مصطلح الحديث الصحيح عند المدرستين.

الحديث الصحيح:

عرف علماء الدراية الحديث الصحيح بتعاريف، تختلف باختلاف الشروط المفترض توافرها في الحديث لكي يكون صحيحاً.

فقد عرفه ابن الصلاح (المتوفى 643 هـ) في كتابه علوم الحديث، بأنه: (الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً). فشرائط صحة الحديث على ضوء هذا التعريف هي:

1 - الإسناد: أي، أن يكون الحديث متصل الإسناد من راويه إلى منتهاه. وبذلك يخرج المرسل والمنقطع بأي نوع من أنواع الانقطاع؛ لاحتمال ضعف الواسطة الساقطة (واحدًا أو أكثر)، فلا يكون الحديث صحيحاً حينئذٍ.

2 - عدالة الرواة: والعدالة، ملكة نفسانية تبعث على التقوى، وتحجز صاحبها عن ارتكاب المعاصي، والكذب، ومقوماتها: الإسلام، البلوغ، العقل، السلامة من أسباب